


**20 مليار دينار ستستنزف من صندوق الاحتياطي العام مع غياب إقرار قانون الدين الجديد**

# «الوطني»: 1,8% نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2020

## 4,9% نمو الائتمان خلال 2019

توقع تقرير «الوطني» أن يتضاعف معدل نمو الائتمان في 2019 ليصل إلى 4,9% على أساس سنوي مقابل 2,3% في 2018 بدعم من انتعاش إقراض الشركات مقارنة بمستوياته الضعيفة سابقاً، حيث يتوقع أن يبلغ نمو الائتمان حوالي 5,4% في المستقبل نظراً لاستقرار بيئة الأعمال. وعلى الرغم من تزايد نمو قروض الاستهلاك الشخصي (34% على أساس سنوي في أكتوبر) إلا أنها لا تزال تمثل 4% فقط من أنشطة الإقراض بصفة عامة. كما ستبقى السياسة النقدية داعمة للنشاط الاقتصادي في ظل استقرار متوقع لأسعار الفائدة في 2020 بافتراض خفض الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على أقصى تقدير، بالإضافة إلى المرونة التي يوفرها ربط الدينار ببسلة من العملات.

## قلق من بقاء تطبيق الإصلاحات

قال التقرير إن معدلات النمو تشهد تحسناً ملحوظاً والذي من المتوقع أن يستمر بمستويات معتدلة على المدى المتوسط في ظل توافر احتياطات مالية ضخمة لدى الكويت بما يوفر لها الحماية اللازمة ضد الصدمات الخارجية الكبرى، إلا أن بقاء تطبيق الإصلاحات واستمرار العجز المالي يشكّلان مصداً للقلق، كما أن استمرار انخفاض مستوى صندوق الاحتياطي العام قد يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة، خاصة إذا لم ترتفع أسعار النفط. وتشمل التحديات الأخرى تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي في حالة ضعف نمو الوظائف. أما على الجانب الإيجابي، يمكن أن تشكل الضغوط المالية وإطلاق خطة تنمية مجلس الأمة المقرر إجراؤها في 2021/2022 محفزات لتطبيق الإصلاحات خاصة بعد انتخابات مجلس الأمة المقرر إجراؤها في أواخر 2020.

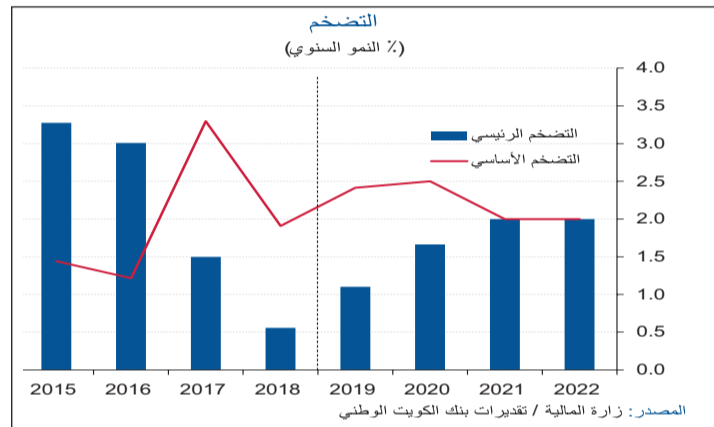
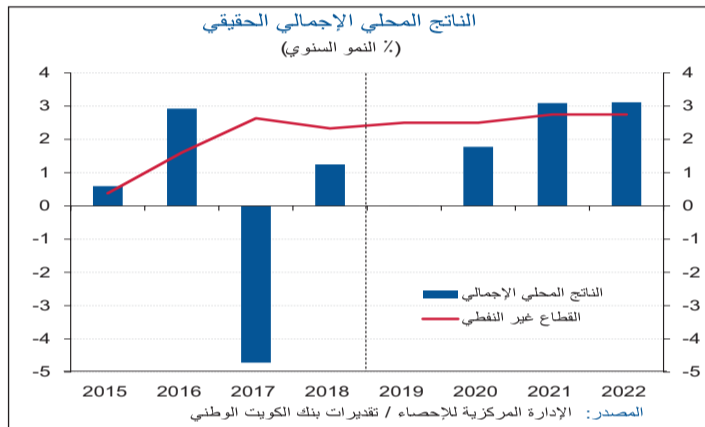


توقع تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن ينمو الاقتصاد الكويتي بمعدل 1,8% في 2020، وذلك على الرغم من إعلان منظمة أوبك وحلفائها عن خفض حصص إنتاج النفط مجدداً، في حين لا يزال نمو القطاع غير النفطي عند مستويات نحو 2,5%. هذا ويساهم تراجع أسعار النفط في الضغط على الميزانية العامة، وذلك بالتزامن مع استمرار انخفاض مستوى الصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب تدابير الإصلاح الاقتصادي أو إقرار قانون جديد للدين العام. كما شهدت الكويت تحسناً مركزياً في التصنيف العالمي المتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية العالمية. وعلى صعيد آخر، يمكن أن تشكل الضغوط المالية المتزايدة وإطلاق خطة خمسية جديدة حافظاً لبدء تنفيذ إصلاحات قد تعزز من النمو، خاصة بعد انتخابات مجلس الأمة المقرر إجراؤها في الربع الرابع من 2020.

### أساسيات قوية

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد الكويتي يحتفظ بأساسيات قوية على الرغم من ضعف بعض المؤشرات إلى حد ما، حيث من المتوقع أن يظل نمو القطاع غير النفطي قريباً من توقعات عام 2019 عند مستوى 2,5% خلال الفترة 2020-2022، حيث بلغ إنتاج النفط 2,63 مليون برميل يوميا في أكتوبر، أي أقل هامشياً عن المستوى المستهدف البالغ 2,66 مليون برميل يوميا والذي حددته منظمة الأوبك وحلفائها.

وتوقع التقرير أن تحقق معدلات الإنتاج الحد المستهدف خلال العام المقبل ثم ترتفع ببطء في السنوات المقبلة في ظل وفرة العرض في السوق العالمي. إلا أنه من المفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بدعم من زيادة إنتاج الغاز الجوراسي، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط المكرر مع بدء تشغيل مشروع الوقود البيئي النظيف ومصفاة الزور في 2020-2022. وبعد الأداء الضعيف للقطاع النفطي لعدة سنوات إلا أنه قد يتخطى نمو الناتج المحلي غير النفطي في 2021-2022 بما يساهم في دفع



## 2,3% النمو السنوي للقطاع غير النفطي في المتوسط خلال الفترة بين 2016 و 2019

## توقعات بزيادة العجز إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية

## تضاعف صافي تدفقات رأس المال الأجنبي للبورصة ليصل إلى 600 مليون دينار في 2019

من بقاء تطبيق الإصلاحات والذي يعكس في ترتيب الكويت في مؤشر «ممارسة» أنشطة الأعمال» للبنك الدولي (رغم تحسنه)، مما سيحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو قوي بصفة مستدامة. كما توقع التقرير أن يظل معدل التضخم منخفضاً عند مستوى 1,5-2% في

إضافة إلى فرصة زيادة الإنفاق الاستثماري لتنفيذ المشاريع الكبرى في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات والتي تأخرت وتيرة الترسبات بها على مدار العامين الماضيين. وفي المدى القريب، من المقرر أن تساهم تلك العوامل في الحد من تأثير تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي، بالرغم

متوسط النمو لدول المنطقة. وفي غياب أي صدمات اقتصادية كبرى، نتوقع أداء مماثلاً أو أفضل قليلاً خلال السنوات القليلة المقبلة مع ارتفاع الإنفاق الحكومي وزيادة معدل توظيف الكويتيين بشكل كبير -أحدى الأولويات الحكومية- بما يساهم في دعم القطاع الاستهلاكي،

نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 3% مقابل 0% في 2019 و 1,8% في 2020.

### نمو القطاع غير النفطي

ورأى التقرير أن معدل النمو السنوي للقطاع غير النفطي بلغ 2,3% في المتوسط خلال الفترة بين 2016 و 2019 والذي جاء أعلى قليلاً من

جديدة كتحليل الدعم أو فرض ضرائب غير مباشرة في الوقت الحاضر، وإن كان تطبيق ضريبة القيمة المضافة في 2021 على أقل تقدير قد يدفع التضخم للارتفاع إلى حوالي 2% (لمدة عام واحد) أكثر من توقعات سيناريو الأساس.

### تزايد التحديات

وذكر التقرير أن الوضع المالي لا يزال يمثل أحد التحديات التي تواجه الحكومة في ظل انخفاض أسعار النفط وتزايد الإنفاق الحكومي، ما يساهم في تسجيل الميزانية لعجز مرتفع خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يزداد العجز إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2020/2019 مقابل 3% في العام المالي الماضي وذلك على خلفية تراجع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق والذي يعزى جزئياً إلى تسديد المستحقات المتأخرة، علماً بأن ثبات أسعار النفط وضعوية خفض مستويات الإنفاق الحالية وغياب التدابير اللازمة لتعزيز العائدات غير النفطية سيؤدي إلى ظهور احتياجات تمويلية لسد عجز الموازنة (بعد التحويلات إلى صندوق

## النقي: مجلس وزراء «أوابك»

## يعقد اجتماعه بالكويت الأحد المقبل



عباس النقي

كونا: أعلنت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوابك) أن مجلس وزراء المنظمة سيبدأ اجتماعه الـ103 على مستوى المندوبين في الكويت الأحد المقبل. وقال الأمين للمنظمة عباس النقي إن الاجتماع سيبدأ برئاسة وزير النفط البحريني الشيخ محمد آل خليفة رئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء المنظمة بمشاركة الأعضاء. وأوضح النقي أن

## انطلقت فعالياته في «الملينيوم» أمس ويستمر حتى 21 الجاري

## «معرض العقار المصري» يطرح فرصاً مميزة

## بمشاركة كبرى شركات التطوير العقاري

الحداد: المعرض  
يطرح مشاريع  
سكنية وسياحية  
وتجارية تلبى  
حاجة الباحثين  
عن السكن أو  
الاستثمار



عدنان الحداد

فرص عقارية متميزة في مصر إلى زيارة معرض العقار المصري للتعرف على العروض المميزة التي تقدمها الشركات المشاركة خلال فترة المعرض، لافتاً إلى أن الشركات المشاركة متمازن بمصداقيتها وتمتلكها للمشاريع التي تم تنفيذها على مستوى عالٍ من الجودة والإتقان، بما يحقق أهداف ورغبات الباحثين عن السكن والاستثمار. وفي ختام تصريحه، أشاد الحداد بالإجراءات

السوق المصرية تتمتع بثقة عالية لدى المواطن الكويتي، بدليل أن هناك شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين الذين لديهم أملاك عقارية في عدد من المدن المصرية، بدءاً من القاهرة وصولاً إلى الاسكندرية وشم الشيخ وباقي المدن السياحية في البحر الأحمر، حيث يتخون هذه العقارات سكناً واستثماراً. ودعا الحداد المواطنين الكويتيين والمقيمين المصريين الباحثين عن

انطلقت مساء أمس فعاليات معرض العقار المصري الذي تنظمه مجموعة الراية العربية لتنظيم المعارض والمؤتمرات في فندق الملينيوم خلال الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر، بمشاركة نخبة من كبرى الشركات العقارية المصرية.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة الراية لتنظيم المعارض والمؤتمرات عدنان الحداد، إن معرض العقار المصري يعتبر أحد المعارض المميزة التي ينتظرها المواطن الكويتي بشغف، كونه يقدم مجموعة من العقارات المميزة التي تنفذها وتطورها كبرى الشركات.

وأضاف أن الشركات العقارية المشاركة في المعرض تتماز بامتلاكها أكبر وأفضل المشاريع العقارية المطروحة في السوق المصري خلال المرحلة الحالية، حيث تتوفر المشاريع التي تطرحها الشركات المشاركة من بين مشاريع سكنية وسياحية وتجارية، لتلبي بذلك حاجة مختلف شرائح المواطنين الباحثين عن السكن أو الاستثمار على حد سواء. ولفت الحداد إلى أن

## جمعية الأحمدية التعاونية

### تنويه

بشأن الإعلان الموحد الذي تم نشره بتاريخ 2019/12/18 لترح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية - رقم الموافقة (2444)

بناءً على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 2019/12/18 بشأن إضافة بيانات تكميلية في الإعلان الموحد رقم (2444) لسنة 2019 والخاس بطرح بعش الأنشطة التابعة لجمعية الأحمدية التعاونية للاستثمار من قبل الغير وذلك فيما يتعلق بالرغم، الألي لنشاط المطاعم (أرض قضاء) كيصبح كصما يلي:

م	التخصص	الرقم المسموطة	المساحة	القيمة الإيجارية	التوقع	الترقيم الاتي تمتدات
1	حواويات ومخجنات	حواويات ومخجنات	2,186.87م <sup>2</sup>	1900 د.ك.	شرق الأحمدية في، 006 بداية - 000، طابق، 00	18998086
2	مطعم	مطعم	100م <sup>2</sup>	1200 د.ك.	شرق الأحمدية في، 006 بداية - 000، طابق، 00	أرض قضاء
3	مطعم	مطعم	100م <sup>2</sup>	1200 د.ك.	شرق الأحمدية في، 006 بداية - 000، طابق، 00	أرض قضاء

وذلك وفقاً للشروط الواردة في الاعلان السابق والمشار إليه أعلاه.